دور الجامعات المصرية في تعزيز حقوق الانسان

ورقة بحثية

مقدمـــة

أ.د سحر عبد الستار إمام

أستاذ ورئيس قسم قانون المرافعات المدنية والتجارية

كلية الحقوق –جامعة المنوفية

الملخص:

يرتبط القانون بالمجتمع ارتباطا وثيقا، فلا قانون بلا مجتمع ولا يحيا مجتمع بلا قانون يحكمه وينظمه ويضع أطراً للتعامل فيه ، حفظا لكيان المجتمع واقراراً للنظام فيه ، فالقانون قوام المجتمع وآداة لاغني عنها لضبط التعامل بين الأفراد بعضهم البعض وبين الافراد والهيئات والجهات ، بحسبانه يهدف الي صون الحقوق وحماية الحريات وكفالة ممارستها بضوابط معينة ، ولاشك أن ممارسة الحريات (الفكر ، التعبير ، الرأي، العقيدة.....) مرهونا بالعمل في اطار قواعد تحكمها للحيلولة دون حدوث فوضي تحت عباءة ممارستها باعتبار الحرية حق من الحقوق الدستورية .و يقع علي الجامعات عبء التبصير بحقوق الانسان وضوابط ممارستها ، حيث تتبوأ الجامعات مركز الصدارة في هذا الشأن ، باعتبارها الإشعاع لكل ما هو جديد من الفكر والمعرفة، والمكان الذي تنطلق منه آراء الأساتذة والمفكرين، والعلماء، وحملة شعلة الحضارة الإنسانية وقادتها، ورواد الإصلاح والتطوير. بحسبانها تعد جيلا بل أجيالا من الشباب تسهم في تكوينهم الفكري والثقافي والوطني ، إذ ترتبط الجامعة وأهدافها بالمجتمع بأسره ، فلا تضم الجامعة طلابا فحسب بل ايضا باحثين واساتذة وعاملين ، أي جميع اطياف المجتمع وعناصره. وتهدف الدراسة الي إلقاء الدور علي الانشطة المختلفة التي تقوم بها الجامعة في التوعية بحقوق الانسان مع القاء الضوء علي دور العيادات القانونية في كليات الحقوق في تعزيز المسئولية المجتمعية لدي الخريجين والباحثين لديها كتطبيق هام وضرورة حتمية للارتقاء بمستوي الخريج وتمكينه القيام بدور فعال في المجتمع من خلال بيان آليات الجامعة في مجال حقوق الانسان مع التركيز علي العيادة القانونية كأداة لحماية حقوق الانسان.

الكلمات المفتاحية : حقوق الانسان –الجامعات المصرية – العيادة القانونية

Abstract:

Law is closely related to society, there is no law without society and no society without law that governs, organizes and sets frameworks for dealing with it, in order to preserve the entity of the community and establish order in it. The law aims to safeguard rights and protect freedoms and ensure that they are exercised with certain controls. There is no doubt that the exercise of freedoms (thought, expression, opinion, belief .....) is subject to work within the frameworks of rules governing them to prevent anarchy under The mantle of exercising freedom as a constitutional right. The burden of insight on human rights and the controls of exercising them falls on universities. Universities are at the forefront in this regard, as they are the beacon for everything new in thought and knowledge, and the place from which the opinions of professors, thinkers, scholars and the campaign of the flame of human civilization and its leaders are based.
The university prepares generations of young people and contributes to their intellectual, cultural and national formation. As the university and its goals are related to society as a whole, the university includes not only students but also researchers, professors and workers. The study aims to cast a role on the various activities carried out by the university in raising awareness of human rights, with a clarification of the role of legal clinics in law faculties in enhancing the social responsibility of graduates and researchers as an important application and an imperative necessity to raise the level of the graduate and enable him to play an effective role in society through explaining the mechanisms of the university In the field of human rights, with a focus on the legal clinic as a tool to protect human rights.

Key words: human rights - Egyptian universities - legal clinic

مقدمـــة

- **علاقة المجتمع بالقانون:**

يرتبط القانون بالمجتمع ارتباطا وثيقا، فلا قانون بلا مجتمع ولا يحيا مجتمع بلا قانون ([1]) يحكمه وينظمه ويضع أطراً للتعامل فيه ، حفظا لكيان المجتمع واقراراً للنظام فيه ، وتحقيقاً للاستقرار والامان ، فالقانون قوام المجتمع وآداة لاغني عنها لضبط التعامل بين الأفراد بعضهم البعض وبين الافراد والهيئات والجهات ، بحسبانه يهدف الي صون الحقوق وحماية الحريات وكفالة ممارستها بضوابط معينة ، و ممارسة الحريات (حرية الفكر ، التعبير ، الرأي، العقيدة.....) مرهونا بالعمل في اطار قواعد تحكمها للحيلولة دون حدوث فوضي تحت عباءة ممارستها باعتبار الحرية حق من الحقوق الدستورية .

ولذا يري علماء علم الاجتماع القانوني أن القانون ظاهرة اجتماعية ([2]) ، لايزال ومنذ الأزل ضرورة لحياة الانسان ، فالقانون ليس مجرد وسيلة هامة من وسائل الضبط الاجتماعي، بل يعد قمة التنظيم الاجتماعي للسلوك الانساتي ، باعتباره يضع الحدود الفاصلة بين ما هو مباح وجائز وما هو ممنوع ، اعمالا لقول الله تعالي في القرآن الكريم " **وَمَا كُنَّا مُعَذِّبِينَ حَتَّى نَبْعَثَ رَسُولا**" (سورة الاسراء الآية ١٥) فالقانون يعد ميزانا لضبط التعامل بين الافراد بعضهم ببعض La Loi Permet de Vivre Ensemble en Facilitant les Rapports Entre les Gens. ، وكذلك بين الدولة بهيئاتها المختلفة وبين المواطنين فيها، مصداقا لقوله تعالي " **قَدْ أَرْسَلْنَا رُسُلَنَا بِالْبَيِّنَاتِ وَأَنزَلْنَا مَعَهُمُ الْكِتَابَ وَالْمِيزَانَ لِيَقُومَ النَّاسُ بِالْقِسْطِ ۖ وَأَنزَلْنَا الْحَدِيدَ فِيهِ بَأْسٌ شَدِيدٌ وَمَنَافِعُ لِلنَّاسِ وَلِيَعْلَمَ اللَّهُ مَن يَنصُرُهُ وَرُسُلَهُ بِالْغَيْبِ ۚ إِنَّ اللَّهَ قَوِيٌّ عَزِيزٌ** "(سورة الحديد الآية ٢٥)

- **دراسة القانون من من منظور اجتماعي واقعي: ضرورة حتمية:**

يهتم الكثير من علماء القانون والاجتماع والانثروبولوجيا بالربط بين دراسة القانون من منظور الصلة الوثيقة بين المجتمع والدولة تأسيسا علي أن القانون ظاهرة اجتماعية Phénomène Social([3]) ، ولذا نادي علماء الاجتماع القانوني بأن يتم دراسة القانون من خلال الواقع العملي والواقع الاجتماعي للقانون Réalité Sociale du Droit. فالقانون المرآة هو

---

[1]) د/ فايز محمد حسين : محاضرات في علم الاجتماع القانوني –كلية الحقوق –جامعة الاسكندرية ٢٠١٢

[2])د/ حسين عبد الحميد أحمد رشدان : دراسة في علم الاجتماع القانوني ،المكتب الجامعي الحديث طبعة ٢٠١١ ،د/السيد العربي حسن ،مدخل الي علم الاجتماع القانوني عند ماكس فيبر ، دار النهضة العربية القاهرة ١٩٩٥.

[3]) Villey: Leçons d'histoire de la philosophie du droit, 2e éd., 1962, Seize essais de philosophie du droit, 1969.

هو المرآة التي تعكس حضارة مجتمع معين في زمن معين ([4])، ومقياسا حقيقيا لمدي تحضره والتزامه ، كونا مجتمعاً منضبطاً له ناموس يسيره أم مجتمع فوضوي بلا ضوابط تحكم مساره وتحدد اتجاهاته.

- **علاقة الجامعة بالمجتمع (علاقة تكاملية):**

تتبوأ الجامعات مركز الصدارة في المجتمع؛ لأنها الإشعاع لكل ما هو جديد من الفكر والمعرفة، والمكان الذي تنطلق منه آراء الأساتذة والمفكرين، والعلماء، وحملة شعلة الحضارة الإنسانية وقادتها، ورواد الإصلاح والتطوير؛ وبذلك كان لها دور متميز في التنمية الاقتصادية والاجتماعية والتطور العلمي في المجتمع.

وتتمثل رسالة الجامعة –كمؤسسة بحثية وتعليمية– في إعداد أجيال متميزة من الدارسين، وتزويدهم بالمعرفة والمهارات العلمية التي تمكنهم من الابتكار والمنافسة، والمشاركة الفعالة في إيجاد حلول جذرية لكل مشكلات المجتمع المحيط بالجامعة([5])

وتعد الجامعة من المؤسسات الهامة الحيوية التي تخدم المجتمع بطريق مباشر وغير مباشر بحسبانها تضم ثروة الأمم وعمادها الاساسي ألا وهم الشباب حاضر الامة ومستقبلها ، ولذا حرص المشرع المصري علي بيان دور الجامعة علي نحو تفصيلي ، فلا يقتصر علي توفير التعليم الجامعي والبحث العلمي فحسب وانما يعمل علي خدمة المجتمع والارتقاء به حضاريا ، والمساهمة في رقي الفكر وتقدم العلم وتنمية القيم الانسانية ، وتزويد البلاد بالمتخصصين والفنيين والخبراء في مختلف المجالات، وإعداد الانسان المزود بأصول المعرفة وطرائق البحث المتقدمة والقيم الرفيعة ليساهم في بناء وتدعيم المجتمع وصنع مستقبل الوطن وخدمة الانسانية.([6])

ونظراً لعظم مسئولية الجامعة وخطورته بحسبانها تعد جيلا بل أجيالا من الشباب تسهم في تكوينهم الفكري والثقافي والوطني ، يعرف البعض الجامعة بأنها " مؤسسة للتكوين لا تحدد أهدافها واتجاهاتها من جانب واحد، بل تتلقي أهدافها من مجتمعها الذي تقوم علي أسسه ،والذي يعطيها وحده حياة ومعني ووجود " ([7]) إذ ترتبط الجامعة وأهدافها بالمجتمع بأسره ، فلا تضم الجامعة طلابا فحسب بل ايضا باحثين واساتذة وعاملين ، أي جميع اطياف المجتمع وعناصره .

ولذا تعد الجامعة مكونا رئيسا ولبنة أساسية في بناء المجتمع بأسره ([8])، كونها تساهم في تحديد ملامح المجتمع وتوجهاته بشبابها التي ساهمت في تكوينه واعداده وتهيئته للانخراط في خدمه مجتمعه بتعزيز روح الانتماء والولاء لوطنه ، فلا يقتصر دور الجامعات علي بناء الشباب وتأهيلهم للحياة من خلال الدراسة بمقرراتها الدراسية بكلياتها المختلفة فحسب، ولكن أيضاً بالمشاركة في الحياة العامة والمساهمة في رفع المستوي الثقافي والصحي والاجتماعي لفئات المجتمع ككل.

---

[4])د/ مؤيد زيدان :علم الاجتماع القانوني : من منشورارات الجامعة الافتراضية السورية ٢٠١٨

htpp://pedia suvonline.org

[5])د/ أحمد عبد الصبور الدلجاوي:العيادات القانونية بين النظرية والتطبيق ،دار حافظ للنشر ،طبعة ٢٠١٠ .

[6]) انظر المادة (١) من الباب التمهيدي بقانون تنظيم الجامعات المصري رقم (٤٩) لسنة ١٩٧٢ بتعديلاته مطابع الاميرية

[7]) سامي سلطي عريفج : الجامعة والبحث العلمي ، دار الفكر ، الاردن ،ص ٣٠ .

[8])محمد مصطفي الأسعد : التنمية ورساالة الجامعة في الألفية الثالثة ،المؤسسة الجامعية للدراسات، بيروت ٢٠٠٠، ص ٥٠

- **تعدد أدوار الجامعة مع وحدة الهدف:**

وتعتبر الجامعة مؤسسة اجتماعية لكونها تعمل علي توفيرخدمة تعليمية جيدة وادوات بحث علمي متكامل فضلا عن اسهامها في خدمة المجتمع ، ولذا تتمثل هذه الادوار أو الوظائف في التالي: **التعليم الجامعي** لمرحلة البكالوريوس والليسانس، **البحث العلمي** بادواته وآلياته المختلفة سواء في المرحلة الجامعية الأولي أو في مرحلة الدراسات العليا ، **التنشيط الفكري والثقافي** باعتبار الجامعة مركز اشعاع ثقافي للمجتمع للتعرف من خلاله علي مشكلاته ومحاولة البحث عن حلول له، ويشمل في ذلك المجتمع الطلابي والمجتمع الخارجي([٩])، **تخريج القوي البشرية للاعداد للمهن المختلفة**: الرياضيات والطب ،والآداب والقانون، ولا تكتفي الجامعات بتخريج الشباب حاملين تلك المؤهلات الدراسية بل أصبح علي عاتقها المساهمة في انتاج قوي بشرية مدربة ([١٠])بمكوناتها الثقافية والفكرية والايدولوجية.

فغاية الجامعة إعداد الانسان القادر علي مواجهة مشكلات الحياة العصرية والظروف البيئية والتكيف مع الحقائق ، وبالتالي لابد ان يقاس مدي كفاءة قيام الجامعة بدورها المنوط بها لا علي أساس مايعرفه الطالب الجامعي من معارف ومعلومات تعلمها ونهلها من الجامعة في العلوم المختلفة ولكن بقدر مايتمتع به الخريج من قدرة علي أستخدام هذه المعرفة.

ولـذا فإن الجامعة بمختلف قطاعاتها (شئون التعليم والطلاب– الدراسات العليا والبحث العلمي– تنمية المجتمع وخدمة البئية) تعمل علي اعداد جيل من الشباب القادر المحمل بالمعرفة المتمكن من استخدامها وتوظيفها ليكون عضوا فعالا في وطنه قادرا علي المساهمة في النهوض ببلده.

- **دور قطاع خدمة المجتمع وتنمية البيئة في غرس وتعزيز المسئولية المجتمعية لدي الشباب:**

يعد قطاع خدمة المجتمع وتنمية البيئة في الجامعة من أهم القطاعات بحسبانه يسهم في حل المشكلات المجتمعية من خلال المبادارات التي يقوم بها علي جميع الأصعدة، وذلك في الربط بين شباب الجامعات والبحث العلمي والمجتمع ، مما يؤكد علي العلاقة التكاملية بين الجامعة والمجتمع . وهذا الدور مستحدث في القانون المصري، إذ لم يفرد المشرع له نصوصاً تحكمه سوي عام ١٩٩٤ ، وذلك بتعديل قانون تنظيم الجامعات المصري٤٩ لسنة ١٩٧٢، بإضافة مجلس خدمة المجتمع وتنمية البيئة بجانب مجلسي شئون التعليم والطلاب والدراسات العليا والبحوث ([١١]) مبينا الملامح الرئيسة لدوره علي النحو التالي في المادة (٣٥)

---

[٩]) حسن عبدالحميد رشوان :العلم والتعليم والتعلم من منظور علم الاجتماع، الاسكندرية مؤسسة شباب الجامعة ٢٠٠٦،ص ١٦٣.

[١٠]) بلقاسم سلاطنية واسماء بن ترك :: العلاقة التكاملية بين الجامعة والمجتمع ومسألة التمية الاجتماعية مايو ٢٠١٤

http://revues.univ-biskra.dz/index.php/sh/article/view/582.

[١١]) المادة (٣٥) مكرر مضافة بالقانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٩٤ معدلا بذلك قانون تنظيم الجامعات المصري رقم (٤٩) لسنة ١٩٧٢ تنص علي انه " يشكل مجلس خدمة المجتمع وتنمية البيئة برئاسة نائب رئيس الجامعة لشئون خدمة المجتمع وتنمية البيئة وعضوية (أ)وكلاء الكليات والمعاهد لشئون خدمة المجتمع وتنمية البيئة التابعة للجامعات ،(ب) عدد من الاعضاء لا يقل عن خمسة ولا يزيد عن عشرة من ذوي الخبرة في

مكرر أ : يختص مجلس خدمة البيئة وتنمية المجتمع بالنظر في المسائل الآتية :١- دراسة واقتراح السياسة العامة والخطط والبرامج التي تكفل تحقيق دور الجامعة في خدمة المجتمع وتنمية البيئة ،٢- دراسة مشاكل النشاط الإنتاجي ودور الخدمات ومواقع العمل في البيئة ودور البحث العلمي التطبيقي في حلها،٣- دراسة واقتراح السياسة العامة لإنشاء وإدارة الوحدات ذات الطابع الخاص التي تقدم خدماتها لغير الطلاب وذلك فيما عدا المستشفيات الجامعية،٤- دراسة واقتراح السياسة العامة لإعداد وتنفيذ برامج تدريب أفـــراد المجتمع على استخدام الأساليب العلمية والفنية الحديثة وتعليمهم ورفع كفاءتهم الإنتاجيـــــة في شتى المجالات، ٥- دراسة واقتراح السياسة العامة لتنظيم المؤتمرات والندوات العلمية والمحاضرات العامة التي تخدم المجتمع .

ويعكس هذا النص تغير النظرة الي الجامعة ودورها المحوري في النهوض بالأمة والعمل علي الارتقاء بها ، إذ يري البعض أن تراجع الوطن العربي وتردي المستوي الفكري والاقتصادي والاخلاقي فيه، يرجع الي تدهور حال الجامعة ، وعدم ادراك المعنين بعظم دورها ،وأن اختزال دور الجامعة في دراسة الكتب الكلاسيكية وممارسة التعليم بطريق التلقين والوعظ أفرز جيلاً هزيلاً لم يتمكن من احراز أي تغيير جذري في البنية التحتية في المجتمع العربي ،كما لم تساعد في استنهاض الامة العربية واخراجها من كهوف الأسطورة الي شمس المعرفة.([١٢])

- **التبصير بحقوق الانسان والقيم والاخلاق التزام ومتطلب ضروري وهدف رئيس للجامعة:**

من الضروري في اطار خدمة المجتمع وتنمية البيئة اعداد جيل من الشباب الواعي المدرب المزود بالمهارات المختلفة التي تعود عليه بالنفع وعلي المجتمع بأسره ، ويعد تثقيف الشباب وتعزيز روح الانتماء لديهم من الاهداف الرئيسة للجامعة، ولذا تلعب الجامعة دورا هاما بل ومحوريا في مجال تعزيز حقوق الانسان ،باعتباره حق دستوري يتمتع به كل إنسان، حيث نص الدستوري المصري في المادة رقم (١٩) علي الحق في التعليم الجيد وفقا لمعايير الجودة العالمية باعتباره حق أصيل من حقوق الإنسان "التعليم حق لكل مواطن، هدفه بناء الشخصية المصرية، والحفاظ على الهوية الوطنية، وتأصيل المنهج العلمى فى التفكير، وتنمية المواهب وتشجيع الابتكار، وترسيخ القيم الحضارية والروحية، وإرساء مفاهيم المواطنة والتسامح وعدم التمييز، وتلتزم الدولة بمراعاة أهدافه فى مناهج التعليم ووسائله، وتوفيره وفقاً لمعايير الجودة العالمية"([١٣])

وأكد الدستور المصري علي التزام الجامعات بالتبصير بحقوق الانسان والمواطنة باعتباره متطلب جامعي يساهم في بناء الإنسان ليكون مواطناً فعالا في مجتمعه ويشارك في النهوض به والعمل علي رفعة شأنه ، حيث نص صراحة علي ذلك في المادة رقم (٢٤) من الدستور المصري" وتعمل الجامعات على تدريس حقوق الإنسان والقيم والأخلاق المهنية للتخصصات العلمية

مجالات الانتاج والخدمات والشئون العامة يعينون لمدة سنتين قابلة للتجديد بقرار من رئيس الجامعة بعد أخذ رأي مجلس خدمة المجتمع وتنمية البئية وموافقة مجلس الجامعة ولا يجوز الجمع بين هذه العضوية ومجلس الجامعة المعنية "

[١٢])عبده سمير :تحيث الوطن العربي ،بيروت دار الآفاق الجديدة ١٩٨١.

[١٣]) الدستور المصري عام٢٠١٤

https://www.constituteproject.org/constitution/Egypt_2014.pdf?lang=ar

المختلفة"([١٤])، وكلية الحقوق باعتبارها أحد وحدات الجامعة، لم يقتصر دورها علي تخريج جيل من القانونين فحسب ، ولكنها تتطلع الي خدمة المجتمع وتنمية البئية عبر المشاركة في رفع الوعي ونشر الثقافة القانونية لدي أبناء المجتمع والتبصير بحقوق الإنسان وبالقيم والاخلاق والاعراف الجامعية وكذلك القيم المهنية في كافة التخصصات العلمية، كما تقوم بتقصي الظواهر المجتمعية المختلفة والمشكلات القائمة بالبحث عن أسبابها وتقديم المقترحات ومشروعات القوانين لحلها.

تقسم :

تتناول الورقة البحثية الانشطة المختلفة التي تقوم بها الجامعة في التوعية بحقوق الانسان في المجتمع مع القاء الضوء علي دور العيادات القانونية في كليات الحقوق في تعزيز المسئولية المجتمعية لدي الخريجين والباحثين لديها كتطبيق هام وضرورة حتمية للارتقاء بمستوي الخريج وتمكينه القيام بدور فعال في المجتمع وذلك في مبحثين علي النحو التالي:

المبحث الأول: آليات الجامعة في مجال حقوق الانسان.

المبحث الثاني: العيادة القانونية اداة لحماية حقوق الانسان.

المبحث الأول

آليات الجامعة في مجال حقوق الانسان

- **مفهوم حقوق الانسان:**

يقصد بحقوق الانسان المعايير الاخلاقية أو المعايير الاجتماعية التي تصف نموذجاً للسلوك البشري، وهي أساسية لا يجوز المساس بها، مستحقة وأصيلة لكل شخص وملازمة له دون النظر إلي هويته وأيا كانت معتقداته، فالجميع متساوون في الحقوق ولا يجوز المساس بها أو التمييز بسبب العرق أو الجنس أو اللغة أو الدين أو المعتقدات أو الافكار أو الايدلوجيات، فتكريس المساواة في ممارسة الحقوق ركيزة أساسية للحرية والعدل في العالم وتحقيق السلام .وبالتالي فإن التغاضي عن حقوق الإنسان، أو المساس بها أو سلبها قد يفضي الي الفوضي والاضطراب.

---

[١٤]) الاشارة السابقة

وتعد حقوق الإنسان وحرياته من المسائل الفطرية التى فطره الله عليها، فهى أسبق فى الوجود فى الحياة على المجتمع الذى ينتمى إليه، وهى منح إلهية منحها الله لخلقه، فليست من مخلوق لمخلوق مثله يَمنُّ بها عليه ويسلبها منه متى شاء، بل هى حقوق قررها الله للإنسان(١٥)، ومن ثم فهى تعد عالمية لأنها تهم الإنسان منذ الأزل.(١٦)

ولقد كان للشريعة الإسلامية الغراء فضل السبق على كافة المواثيق والإعلانات والاتفاقيات الدولية فى تناولها لحقوق الإنسان وتأصيل لتلك الحقوق منذ أكثر من أربعة عشر قرناً من الزمان(١٧) ، فحقوق الإنسان فى الإسلام حقوق أصيلة أبدية لا تقبل حذفاً ولا تعديلاً ولا نسخاً ولا تعطيلاً، فليس من حق أى إنسان أن يعطلها أو يتعدى عليها، لأن مصدرها كتاب الله وسنه رسول الله، ومن ثم تتميز حقوق الإنسان فى الإسلام بالعمق والشمول، وتتمثل هذه الحقوق فى الحقوق السياسية، والاقتصادية ، الاجتماعية، والثقافية.

كما اهتمت المواثيق الدولية بحقوق الانسان، علي رأسها الاعلان العالمي لحقوق الانسان في العاشر من ديسمبر عام ١٩٤٨ واعتبرته الامم المتحدة المعيار المشترك الذي يجب ان تستهدفه جميع الأمم والشعوب([18]) ، وهو يحدد حقوق الإنسان الأساسية التي يجب حمايتها عالميا ، وتعد الحد الادني للحقوق التي يجب أن يحظي بها اي إنسان علي وجه البسيطة ، وهدفت الجمعية العامة للامم المتحدة من ذلك أن يكون الإعلان العالمي لحقوق الإنسان المستوى المشترك الذي ينبغي أن تستهدفه كافة الشعوب والأمم حتى يسعى كل فرد وهيئة في المجتمع علي تطبيقه ، واضعين على الدوام هذا الإعلان نصب أعينهم، عاملين علي توطيد احترام هذه الحقوق والحريات عن طريق التعليم والتربية واتخاذ إجراءات مطردة، قومية وعالمية، لضمان الاعتراف بها ومراعاتها بصورة عالمية فعالة بين الدول الأعضاء ذاتها وشعوب البقاع الخاضعة لسلطانها.(١٩)

- **صور حقوق الانسان :**

---

[١٥]) "ارتبطت حقوق الإنسان به منذ خلقه وأولها حرية الإرادة والاختيار ، فكانت هذه الحقوق على علاقة وثيقة عضوية متينة بالمهمة العظمى التى خلق الله من أجلها الكون".مروان إبراهيم القبسى : موسوعة حقوق الإنسان فى الإسلام ، طبعة ٢٠٠٥ ، ص ٢٠.

[١٦]) عبد المنعم درويش : ميتافيزيقية حقوق الإنسان بين النظرية والتطبيق " نظرة مبتدأة" بحث منشور – مجلة الحقوق للبحوث القانونية والاقتصادية ، كلية الحقوق جامعة الإسكندرية – العدد الثانى لسنة ٢٠٠٩ ص٦٧ : ١٢٧ خاص ص ٨١ .

وفي هذا المعني انظر : محمد دكير :حقوق الانسان من الاسلام الي التأصيل والتقنين ، مجلة المنهاج البيروتية ، العدد الحادي عشر ١٩٩٨.

- Sami A. Aldeeb Abu- Sahlieh : la définition internationale des droits de l'homme et l'Islam Extrait de la Revue Générale de Droit international Public, Juillet- Septembre 1985- N°3, éd . A. PEDONE.

[١٧]) سهيل حسن القبلاوى: " حقوق الإنسان فى الإسلام" ، دار الفكر العربى لسنة ٢٠٠٠.

[١٨])مرت صيغ حقوق الانسان في الحضارة الغربية بمراحل عديدة دونت في وثائق تاريخية ابان عصر النهضة وقبله وشكلت احدي المصادر الرئيسة للاعلان العالمي لحقوق الانسان وابرزها "الشرعة الكبري " أو Magna Carta ١٢١٥م ، وعريضة الحقوق petition of Rights في انجلترا ١٦٢٨م

[19]) https://www.un.org/ar/universal-declaration-human-rights/index.html

ويعد حق الحياة الحق الأول للإنسان، وبه تبدأ سائر الحقوق، وعند وجوده تطبق بقية الحقوق، وعند انتهائه تنعدم الحقوق، فللحياة قدسية لا يجوز الاعتداء عليها إعمالاً لقوله تعالى: **"وَلاَ تَقْتُلُوا النَّفْسَ الَتِي حَرَّمَ اللَّهُ إِلاَّ بِالْحَقِّ"**(سورة الانعام الاية ١٥١) ، والحق في أن ينعم الانسان بالحرية والأمن مصداقا لقوله تعالي **"الذي اطعمهم من جوع وآمنهم من خوف"**(سورة قريش الآية ٤)، وحق الانسان في الرعاية الصحية المتكاملة وفقاً لمعايير الجودة ([٢٠])، وحق الإنسان في الأمن والأمان، وأن يعيش في طمأنينة دون خوف مصداقا لقول رسولنا الكريم **"من أصبح منكم آمنا في سربه ، معافا في جسده ، معه قوت يومه ،فكأنما حيزت له الدنيا** " رواه الترمزي ، والحق في الحرية والتنقل والحق في التعبير وابداء الرأي. والحق في التعليم باعتباره حق لكل مواطن، هدفه بناء الشخصية المصرية، والحفاظ على الهوية الوطنية، وتأصيل المنهج العلمى فى التفكير، والحق في العمل باعتباره حق وواجب وشرف تكفله الدولة ([٢١])وحق لكل مواطن في الثقافة ، تكفله الدولة وتلتزم بدعمه .([٢٢])

ويعد الحق فى المساواة أصل الحريات وأساس الحقوق اعمالا لقوله تعالي **"يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاكُم مِّن ذَكَرٍ وَأُنثَى وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوباً وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِندَ اللَّهِ أَتْقَاكُمْ إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ خَبِيرٌ"(سورة الحجرات الآية رقم ١٣)** فمبدأ المساواة الذى أقره الإسلام أضحى من المبادئ العامة فى القانون التى أصبحت قانوناً للضمير الإنسانى حيث تضمنه الإعلان العالمى لحقوق الإنسان، فنص على أن الناس يولدون أحراراً ويتساوون أمام القانون ، كما أدرجته معظم الدساتير فى نصوصها.(٢٣)

حرص الدستور المصري علي بيان وتأكيد دور الجامعة في بناء الشخصية المصرية بإعداد جيل واع قادر علي النهوض بالامة وذلك بالنص علي أنه "تكفل الدولة استقلال الجامعات والمجامع العلمية واللغوية، وتوفير التعليم الجامعي وفقاً لمعايير الجودةالعالمية، وتعمل على تطوير التعليم الجامعى، وتكفل مجانيته فى جامعات الدولة ومعاهدها، وفقا للقانون ،وتلتزم الدولة بتخصيص نسبة من الإنفاق الحكومى للتعليم الجامعى لا تقل عن ٢% من الناتج القومى الإجمالى تتصاعد تدريجيا حتى تتفق مع المعدلات العالمية وتعمل الجامعات على تدريس حقوق الإنسان والقيم والأخلاق المهنية للتخصصات العلمية المختلفة "

وانطلاقا من ذلك تحرص الجامعات المصرية علي القيام بدورها في تعزيز حقوق الانسان بكافة صورها من خلال عدة انشطة تهدف جميعها علي التبصير بحقوق الانسان وواجباته حيال ذاته ومجتمعه ووطنه .

---

[٢٠]) "وتكفل الدولة الحفاظ على مرافق الخدمات الصحية العامة التى تقدم خدماتها للشعب ودعمها والعمل على رفع كفاءتها وانتشارهاالجغرافى العادل الدستور المصري ٢٠١٤ ": المادة (١٨) من الباب الثاني : المقومات الاساسية للمجتمع

[٢١]) المادة (١٢) من الباب الثاني : المقومات الاساسية للمجتمع الدستور المصري ٢٠١٤.

[٢٢]) المادة (٤٨) المصدر السابق

[٢٣]) المواطنون لدى القانون سواء، وهم متساوون فى الحقوق والحريات والواجبات العامة، لا تمييز بينهم بسببالدين، أو العقيدة، أو الجنس، أو الأصل، أو العرق، أو اللون، أو اللغة، أو الإعاقة، أو المستوى الإجتماعى، أوالإنتماء السياسي أو الجغرافي، أو لأى سبب (المادة ٥٣ الباب الثالث : الحقوق والحريات والواجبات العامة الدستور المصري ٢٠١٤).

- **أنشطة الجامعة فى مجال حقوق الإنسان:**

يلعب قطاع تنمية المجتمع وخدمة البئية بالتنسيق مع القطاعات الاخري في الجامعة دورا محوريا في هذا الصدد باعتباره همزة الوصل بين المجتمع والجامعة وذلك بدراسة احتياجات المجمتع وتطلعاته ، ومسح المشكلات البيئية المختلفة سواء الصحية، الاجتماعية أو الثقافية والعمل علي اقتراح الحلول لمواجهة هذه المشكلات للقضاء عليها أو الحد منها ، من هذه الانشطة:

- **أولا : في المجال الصحي:**

* نشر الثقافة الصحية والوعى الطبى بين الطلاب عن طريق تنظيم ندوات عن الإسعافات الأولية وطرق الوقاية من الأمراض ومكافحة العدوى وذلك بالتعاون مع رعاية الشباب بالمدن الجامعية.

* عمل القوافل الطبية لخدمة المواطنين والعاملين بالجامعة ،وذلك بداخل الإدارة الطبية أو خارجها بالمدينة أو القرى المجاورة وضواحيها والأماكن النائية مثل محافظة الوادي الجديد وشمال سيناء والمناطق الحدودية.

* لا يقتصر نشاط القوافل الطبية اثناء العام الدراسي بل تمتد في فترات الصيف بعمل قوافل طبية صيفية لضمان التوزيع الجغرافي العادل للقوافل الطبية المسيرة من الجامعات المصرية لتغطى كافة أرجاء المناطق التى بحاجة إلى الدعم الطبي ، وتتضمن القافلة تخصصات طبية متنوعة في ضوء المسح البيئي لتحديد الاحتياجات الطبية ([٢٤]) والتخصصات المطلوبة لتقديم أوجه الدعم الطبي المطلوب فضلا عن التوعية والارشاد في المجال الصحي التي تصاحب جميع القوافل .

* امتداد القوافل الطبية وانتشارها وتوسعها خارج الحدود المصرية، وذلك بارسال قوافل للتوعية الصحية وحق الانسان في المحافظة علي حياته وصحته ببيان طرق الوقاية من الأمراض ، فضلا عن تقديم الدعم والخدمات الطبية لدول القارة الأفريقية.([٢٥])

- **ثانيا : في مجال التعليم: ((القضاء عل الأمية الهجائية ، والأمية الرقمية))**

تماشياً مع استراتيجية الدولة المصرية للتنمية المستدامة (مصر ٢٠٣٠) وسعي الدولة المصرية المستمر للقضاء على الأمية عملا بالمادة (٢٥) من الدستور المصري التي تنص علي أنه" تلتزم الدولة بوضع خطة شاملة للقضاء على الأمية الهجائية والرقمية بين المواطنين فى جميع الأعمار، وتلتزم بوضع آليات تنفيذها بمشاركة مؤسسات المجتمع المدنى،

---

[24]) http://www.svu.edu.eg/faculties/alsun/ar/news/2019/7-2019/1.html

حيث قنمت جامعة جنوب الوادي بتسيير قوافل صيفية ضمت معظم التخصصات الطبية وقد ناظرت عدد ٥٣٠ حالة من مواطني مدينة ادفو مع تقديم العلاج المجاني لهم، وجاءت الحالات التى تم فحصها بواقع ٨٥ حالة أمراض باطنة، ١٠٠ حالة رمد، ٨٥ حالة عظام، ٦٠ حالة أنف وأذن، ١٥٠ حالة أطفال، ٣٥ حالة مسالك بولية وعدد ١٥ حالة أمراض صدرية.

[25]) http://scu.eg/News/115.

وذلك وفق خطة زمنية محددة"، واتساقا علي تحقيق هذا الهدف قامت الجامعة باتخاذ خطوات جادة وايجابية في هذا الإطار تتمثل في الاتي :

– عقد دورات تدريبية لطلاب الجامعات فى مجال محو الأمية وتعليم الكبار باستخدام مناهج تربوية لتدعيم المعرفة النظرية لدى الطلاب في هذا المجال.

– افتتاح عدداً من فصول محو الأمية، وذلك حتى يتسنى للطلاب التطبيق العملي لما درسوه في هذا الصدد، ولضمان التزام الطالب في المشاركة في محو الأمية إلزام الطالب قبل تخرجه محو أمية أربعة أفراد علي الأقل .

– قيام الجامعة بالالتزام بضرور حصول العمال ومعاوني الخدمة ممن لا يجيدون القراءة والكتابة على شهادة محو أمية قبل التقدم للوظيفة، وكذلك ضرورة التكامل بين قطاعات المجتمع جميعها للوصول إلى حلول عملية لهذه الظاهرة.

– عقد دورات تدريبية على الحاسوب بمراكز الجامعة المختلفة.

– عقد دورات لتعليم اللغات المختلفة.

ثالثاً : في مجال نشر ثقافة الفكر الحر:

– إنشاء مركز لريادة الأعمال من أجل نشر ثقافة الفكر الحر، تكون مهمته الأساسية إكساب الطلاب المهارات الخاصة التي يحتاجها سوق العمل. ([٢٦])

– تضمين مادة ريادة الأعمال في المقررات والمناهج الدراسية بالجامعات تماشياً مع الاتجاهات الحديثة في العملية التعليمية، وذلك بما يؤهل الطلاب للحصول على فرص عمل بعد تخرجهم.([٢٧])

– وضع خطة عمل للتعاون المشترك بين الجامعة وعلماء الدين والهادفة إلى عقد مزيد من الدورات واللقاءات الهادفة إلى بناء الطالب ثقافياً وفكرياً وهو ما يأتي انطلاقاً من إيمان الجامعة بدور علماء الدين فى نشر الفكر المعتدل القويم وتوعية الطلاب بالمبادئ السمحة لكافة الديانات السماوية.

---

[٢٦]) من هذه المبادرات "مبادرة صناعية مصر " التي شاركت فيها جامعة مدينة السادات والتي تهدف الي توفير فرص تعلم حرفة لمن يرغب من أهالي المجتمع المدني وطلاب الجامعة والتي تساعد كل من تلقي هذا التدريب أن يتعلم حرفة وبالتالي إيجاد فرصة عمل بما يساعد علي تحسين مستوي المعيشة والحد من البطالة .

http://usc.edu.eg/ar/news/12956.aspx

[27]) http://www.aun.edu.eg/arabic/news_subject.php?id=21474904730

ومن هذه المشروعات في مجال ريادة الأعمال نشاط جامعة اسبيوط بعمل مشروع "Women UP" لتمكين المرأة اقتصادياً علي مستوي الجمهورية والذى يعد أحد المشروعات الممولة من الإتحاد الأوروبي و الحكومة المصرية والذي يأتي تحت إشراف أكاديمية البحث العلمي و جمعية تكنو خير للتنمية و جمعية سيكوم للتنمية

– عقد المؤتمرات والحلقات النقاشية فى توعية النشء والشباب بحجم التحديات والمخاطر التى تواجهها الدولة فى حربها ضد الإرهاب، وكيفية مواجهتها، ومن هذه الندوات "الشائعات وحروب الجيل الرابع ودور الاعلام والمواطن "([28]) "مواجهة البطالة بالتشغيل ضرورة من قومي لتعمير سيناء "([29]) وغيرها من الندوات التي تهتم بمناقشة القضايا التي تهم المجتمع بأسره مما يعزز روح الانتماء الي الوطن ويقوي الولاء اليه.

–إقامة الندوات للتواصل مع الشباب ومناقشتهم بهدف التأكيد على أهمية إعلاء لغة الحوار واحترام الآخر(٣٠)

– عمل نماذج محاكاة لتقوية دور الشباب فى بناء الدولة باعتبارهم عماد أي أمة وسر نهضتها وبناء حضارتها وهم حماة الأوطان ([31]) ومنها علي سبيل المثال محاكاة **جامعة الدول العربية اذ تهيء الشباب للمشاركة في جامعة الدول العربية الحقيقة، وترشدهم إلى طريقة سير الجامعة الحقيقة. كما تعطي فرصة للطلاب لإظهار مهارات التواصل والقيادة والإلقاء، إلى جانب مهارات البحث و العمل الجماعي و الإقناع و الحوار.**

ودور الجامعة في مجال التبصير بحقوق الانسان وواجباته لا يقتصر علي ماسبق بيانه، من اقامة مؤتمرات وندوات واتفاقيات شراكة مع مؤسسات المجتمع المدني أو مبادرات ريارة الأعمال وانما ايضا من خلال بعض الممارسات التي تسهم وبحق في تكوين واعداد جيل من القانونين القادرين علي المشاركة الايجابية بكافة صورها للنهوض بالمجتمع والمساهمة في حل مشكلاته .

وتتمثل تلك المبادرة في العيادات القانونية بكليات الحقوق التي نتاولها في المبحث التالي بشيء من التفصيل.....

المبحث الثاني

العيادة القانونية أداة لحماية *حقوق* الإنسان

تعد العيادات القانونية في كليات الحقوق بالجامعات المصرية أحد الادوات الهامة في اصلاح النظام التعليم القانوني في مصر وبلدان الوطن العربي ، كونها تلعب دورا كبيرا في صقل مهارات الطلاب وشباب الخريجين، من خلال اجراء تعديل أو تغيير جوهري في برامج الدراسات القانونية– بالربط بين النظر والعمل – علي نحو يجعل الطالب يتلقي مقررات أكاديمية أساسية لتكوينه العلمي القانوني مع التركيز علي التدريب العملي في المقررات النظرية القانونية بالمزج بين النظرية والتطبيق ، باعتبار التعليم

---

[28]) https://akhbarelyom.com/news/newdetails/2921921/1/

[29]) http://scuegypt.edu.eg/ar/?page_id=469

[30]) http://law.usc.edu.eg/ar/news/4754.aspx

[31]) مثل محاكاة معهد اعداد القادة ، وجامعة الدول العربية ، ومجلس الوزراء التي اقامتها جامعة مدينة السادات

المنفذ الرئيس للتنمية البشرية ([٣٢]) بحسبان أن النظام القانوني الحالي شهد تغيرا كبيرا تأثرا بحركة العولمة Globalization([٣٣]) وتداعياتها التي أصبح العالم بموجبها قرية صغيرة Petit Village مما اسفر عن ذلك من تحديات كبيرة تواجه مستقبل الدراسات القانونية في عالمنا العربي، **متمثلة في أمرين** : مدي توافق المقررات والبرامج الدراسية مع متطلبات التعليم القانوني، ومخرجات العملية التعليمية طبقا للمعايير العالمية، ومدي قدرة خريجي كليات الحقوق والدراسات القانونية علي المنافسة عالميا بمجموعة المقررات التي يدرسها حاليا في البرامج الاكاديمية القانونية.([٣٤])

لاشك ان هذه التحديات تثير العديد من التساؤلات :كيف يمكن اكساب الخريج المهارات القانونية وعدم قصر دراسته علي الالمام بالمعلومات والمعارف القانونية التي تؤهله لسوق العمل؟ ما هي الآليات الواجب اتباعها لتطوير قطاع الدراسات القانونية لتخريج شباب واع واعد قادر علي النهوض بوطنه.

تعد العيادات القانونية أحد الآليات الهامة والمحورية للربط بين النظرية والتطبيق بهدف اعداد جيل من القانونين القادرين علي الانخراط في سوق العمل والمنافسة فيه بجدارة .

ولبيان دور العيادة القانونية وآليات العمل بها ، يتعين علينا أول عرض نبذة سريعة لمفهوم العيادة القانونية ونشأتها وتطورها

- **مفهوم العيادة القانونية (Legal Clinic or Law Clinic or Law school Clinic)**

ويطلق عليه البعض التعليم العيادي القانوني Clinical Legal Education([٣٥]) وهو عبارة عن مقرر في برنامج كليات الحقوق قوامه الربط بين المفاهيم النظرية والواقع العملي للممارسة القانونية ، بغرض اكساب الطالب الخبرات العملية التي تهيئه لسوق العمل، بالانخراط فعليا أثناء دراسة الطالب في الجامعة بحالات عملية Live Cases والتعامل معها بتقديم خدمة

---

[٣٢]) الهيئة القومية لضمان الجودة والاعتماد–مصر دليل اعتماد لمؤسسات التعليم العالي ، الاصدار الأول ٢٠٠٩ ص ٨ وابعدها.

[٣٣]) تعددت تعريفات العولمة وهي تأتي من التعميم اي من العالمية بتحويل الظاهرة المحلية أو الاقليمية لتكون ظاهرة عالمية بتعميم الشيء وتوسيع دائرته ليشمل الطل بأن يكون العالم عالما واحدة كقرية صغيرة

انظر " العولمة ... نحوعالم واحد ":

https://www.feedo.net/QualityOfLife/QualityOfLifeBasics/Globalization.htm

Globalization is the spread of products, technology, information, and jobs across national borders and cultures. In economic terms, it describes an interdependence of nations around the globe fostered through free trade.: https://www.investopedia.com/terms/g/globalization.asp

[٣٤]) فايز حسين: التدريب القانوني والمهارات القانونية وكفالة حق الحق في التقاضي، دار المطبوعات الجامعية ٢٠١٣ ص٧.

[35]) Frank Bloch :New Direction in clinical legal education :Access to Justice and Global Clinical Movement ,In:28 Washington University ,journal of Law &Policy.

فعلية، متمثلة في المشورة القانونية وتمثيل هذه الفئة المتعثرة في المحاكم دون مقابل، فلا تكون مجرد محاكاة لحالات واقعية بل الممارسة العملية مع تلك الحالات غير القادرة علي طلب المساعدة القانونية لتعثرها اقتصاديا.([٣٦])

- **نشأة العيادات القانونية ([٣٧]):**

ترتبط العيادات العيادة القانونية بمهنة المحاماة وذلك بإدراج تلك العيادات في كليات القانون بالجامعات **الأمريكية** بالتعاون مع نقابة المحامين الامريكية American Bar Association وغيرها من مؤسسات المجتمع المدني بهدف تعزيز حقوق الانسان، وتقديم المساعدة القانوية وكفالة ممارسة حق التقاضي، وذلك في مطلع القرن العشرين باعتبار العيادة القانونية المصطلح المناظر للعيادة الطبية ،اذ تقدم خدمة ومعونة لراغبي الحصول الخدمة ، وانتشرت فكرة العيادة القانونية بشكل كبير وواسع النطاق في مختلف بقاع الأرض ، اذ نشأت العيادات القانونية في استراليا منتصف الستينات([٣٨])، كما انتشرت في **أوربا**، حيث بدأ الانتشار الفعلي للعيادات القانونية في أوروبا الوسطى مع سقوط الاتحاد السوفيتي ، الذي تم حله رسميًا في عام ١٩٩١. بتوفير مساحة للابتكار داخل كليات الحقوق التقليدية، وظهرت أول عيادة لرؤية عملاء حقيقيين في حقبة ما بعد الاتحاد السوفيتي في أوروبا الوسطى في جامعة بالاكي في أولوموك ، جمهورية التشيك في عام ١٩٩٥، بدعم من مؤسسة فورد ،وبفضل التمويل المتجدد من المصادر الأوروبية والوطنية انتشرت العيادات القانونية كمقررات وبرامج في كليات الحقوق تربط بين النظرية والتطبيق وتقدم الخدمات والمساعدة القانونية لتدعيم ممارسة الحق في التقاضي لغير القادرين باعتباره حقا أصيلا من حقوق الانسان ([٣٩]) وبالنسبة للقارة **الافريقية** فتعد دولة جنوب افريقيا الرائدة في التعليم العيادي القانوني ،حيث أسست أول عيادة قانونية في جنوب

---

[36]) Mark Spiegel: symposium : clinical Education: Theory and practice in legal education : an essay on clinical education .The Regents of the University of California 1987 ,UCLA Law Review 34 l.REV.577.

[37])The Legal Clinics Foundation Warsaw 2005, The Legal Clinic. The Idea, Organization, Methodology (www.justiceinitiative.org).

[38])Clinical Legal Education in Australia: A Historical Perspective https://www.researchgate.net/publication/29457508_Clinical_Legal_Education_in_Australia_A_Historical:: Jeff Giddings.

[39]) Richard J. Wilson Legal Aid and Clinical Legal Education in Europe and the USA: Are They Compatible?

افريقيا عام ١٩٧٢ بجامعة Cape Town ثم انتشرت في معظم الجامعات فيها([٤٠])، وكذلك في اوغندا ونيجيريا التي تأسست فيها أول عيادة قانونية في عام ٢٠٠٥ بجامعة VYO([٤١])

كما عرفت **دول الوطن العربي** العيادات القانونية في كل من المغرب وقطر وفلسطين التي شهدت تطورا كبيراً في العيادات القانونية ودورها البارز في تقديم الخدمات القانونية والمعونة القضائية فضلا عن تعزيزها لمفهوم حقوق الانسان ([٤٢])

ولم تكن **الجامعات المصرية** بعيدة عن ادراج العيادات القانونية في برامج الدراسات القانوني، حيث تم تأسيس اول عيادة قانونية في كلية الحقوق **بجامعة الاسكندرية** بالتعاون مع مشروع الحماية بجامعة جونز هوبكنز The Protection project – school of advanced international studied Johns Hopkins University Washington DC- USA بمعهد الدراسات الدولية المتقدمة، ووزارة العدل المصرية وبرنامج المعونة الأمريكية . USAIDوفي نهاية عام ٢٠١٠ تم تأسيس العيادات القانونية الثانية بكلية الحقوق **جامعة أسيوط** وذلك بدعم من مؤسسة المجتمع المنفتح open Society justice initiative ثم العيادة القانونية **بجامعة حلوان** ٢٠١١ وجامعة طنطا ثم **جامعة المنوفية** ٢٠١٣ بالتعاون مع نقابة المحامين الأمريكية ABA . كما ان هناك خطوات جادة نحو تعميم فكرة العيادة القانونية كمقرار فى برامج الدراسات القانونية حيث قامت كلية الحقوق –جامعة مدينة السادات بتعديل اللائحة الداخلية فى سبتمبر ٢٠١٩ بإدراج العيادة القانونية وما يتبعها من انشطة كمقرار فى برنامج الدراسة القانونية باللغة العربية والانجليزية.

- **هدف العيادات القانونية:**

تعد العيادة القانونية أحد الوسائل الهامة لتطوير التعليم القانوني في كليات الحقوق ومدارس القانون في مختلف دول العالم ، إذ لا تقتصر فقط عن كونها أداة فعالة لتطوير آلية التعليم والتعلم من مجرد المعرفة والفهم فقط أو بإكساب الطالب المهارات

[40]) Bodenstein, J: Law Clinics and the Clinical , Law Movement in South Africa, 1st Edition,2016: https://juta.co.za/catalogue/law-clinics-and-the-clinical-law-movement-in-south-africa_2547.

[41](Law clinics at African universities: An Overview OF Legal Clinic in Africa http://scholar.ufs.ac.za:8080/xmlui/bitstream/handle/11660/7833/juridic_v33_specialissue_a1.pdf?seq uence=3.

[٤٢]) د/ أحمد عبد الصبور الدجاوي: العيادات القانونية في النظرية والتطبيق ،دار النهضة العربية طبعة ٢٠١٢ .

العملية والفنية التي تصقله وتجعله مؤهلا لسوق العمل، ولكنها ترمي أيضا الي إعداده وتأهيله ليكون عضوا ايجابيا في مجتمعه بغرس فكرة العمل التطوعي بالقيام بمبادرات تستهدف نشر الوعي القانوني والتبصير بحقوق الانسان ([43]).

كما تهتم أيضا العيادات القانونية بالتصدي للظواهر والمشكلات المجتمعية بالبحث عن جذورها والاسباب المؤدية لها وسبل مواجهتها تشريعيا واجتماعياً، بحسبان أن القانون من العلوم الانسانية الاجتماعية الذي ينظم المجتمع بسن القوانين لضبط المعاملات ووضع أطر لاستقرار المجتمع من خلال قواعد قانونية تحكمه وتضبط ايقاعه.

ولذا فإن قوام العيادت القانونية وهدفها تنمية الطالب بصقله بعدة مهارات ترمي الي تأهيله وتتمثل في الآتي:

وتتمثل تلك المهارات في الآتي([44])

- **المفاهيم والمهارات الحياتية** : المرتبطة بالوعي القانوني وذلك بالتوعية بالحقوق والواجبات للمواطنين وفقا للدستور والقانون.

- **مهارات تحمل المسئولية الفردية والمجتمعية:** ولن يتحقق ذلك إلا بزيادة وعي الشباب بالقواعد والقوانين التي تؤثر في حياتهم وتحكم سلوكهم وتصرفاتهم في الحياة .

- **مهارات حل المشكلات:** تدريب الشباب علي دراسة الظواهر الاجتماعية المتفشية في المجتمعات وتشخيصها وتقصي أسبابها "الاجتماعية ،الاقتصادية، الثقافية....."وعوامل ذيوعها وانتشارها وبيان أسبابها ووضع الحلول والبدائل المختلفة لمواجهة هذه الظاهرة أو تلك المشكلة ([45]) .

- **مهارات التعامل مع الآخر** : تنمية مهارات الشباب بفن وقواعد التعامل مع الآخر بمعرفة حدود العلاقات السلوكية، والمحافظة علي استمرار العلاقات بين أفراد المجتمع، فالمشاحنات والخلاف في التواصل مع الآخر غير مقبول بل ويعد ظاهرة سلبية، بينما الاختلاف ظاهرة صحية ايجابية مقبولة ومحمودة، فأي مجتمع لا يكتب له التطور والتقدم والاستمرار ما لم يكن هناك اختلاف في الآراء للوصول الي افضل الحلول.

- **مهارت تقبل الجديد** : تدريب الشباب وتهيأتهم لاكتساب مهارات جديدة ضرورة حتمية في ظل العولمة التي تفرض علي المجتمعات ضرورة مسايرة التطور السريع والمتلاحق خاصة في علوم التكنولوجيا التي نتج عنها مشكلات قانونية عديدة في ظل عالم افتراضي أو مايسمي بالفضاء الالكتروني الذي يلعب دورا كبيرا في تكوين الرأي والتأثير في الشعور والوجدان مما اسفر عنه سلبيات عديدة، فضلا عن انتشار الجرائم الالكترونية والغش الالكتروني .....ولذا بات من الضروري التدريب علي التعامل

---

[43]) Bryant, S., Milstein, E. S., & Shalleck, A. C . (2014). *Transforming the education of lawyers: The Theory and practice of clinical pedagogy*. Durham: Carolina Academic Press.

[44]) Schrage, P. G., & Maltster, M. (1998) *Reflections on Clinical legal education*. Boston: Northeastern University Press.

[45] Bennett, M., & Reynoso: C. (1972). California rural legal assistance (CRLA): Survival of a poverty law practice: *Law Review, 1*, 1.

مع ادوات العصر الرقمي والاستفادة منه، حيث أنه لا يخلو من ايجابيات اذا سهل البحث العلمي وسرعة تبادل المعلومات وابرام الاتفاقيات والصفقات في ظل مايعرف بالتحول الرقمي الذي أصبح ضرورة حتمية .

ولاشك ان اكتساب الطالب هذه المهارات سيؤدي :

أولا: إلي الاحترافية المهنية وحسن الخدمة العامة.

ثانياً: تمكينه من دعم الوصول الي العدالة بحسبان ان القانون أداة لمقاومة الظلم وعدم المساواة.

ثالثاً: دعم المجتمع المدني وتعزيز حقوق الانسان من خلال صياغة علاقات مهنية قوية بشركات المحاماة بالاضافة لإقامة روابط مثمرة بين المحامين والمنظمات غير الحكومية من جهة وجامعات والمجتمع من جهة أخري ([٤٦])

نظام العمل بالعيادة القانونية:

أولاً : ترتكز فكرة العمل داخل العيادة القانونية علي تنوع الخبرات وتوزيع المهام عن طريق تناول موضوعات قانونية متنوعة تشمل مختلف الجوانب القانونية بطريقة عملية تبتعد بقدر الإمكان عن الجانب النظري لدراسة القانون يتم تناولها من قبل محامين متخصصين وخبراء قانونيين في المجالات المعنية، وهي بذلك تمثل حلقة الوصل بين شقي دراسة القانون النظرية والعملية.

ثانياً: دراسة وتحليل ومناقشة قضايا حية بغاية الوقوف علي الجوانب القانونية لها .

ثالثاً : إعداد نماذج الدعاوى المختلقة والعقود بأنواعها وغيرها من الأوراق القضائية التي يقوم بإعدادها الطلاب تحت إشراف من المتخصصين في العيادة القانونية.

---

[٤٦]) تقرير ألعمال المنتدي الوطني الأول للعيادات القانونية بالجامعات المصرية (٢٥-٢٦) فبراير ٢٠١٥ بمدينة الغردقة الذي نظمته جامعة أسيوط.

أنشطــة العيادة القانونية: تتعد وتتنوع الانشطة التي تقوم بها العيادة القانونية مابين:

- ندوات وورش عمل – مؤتمرات – منتديات لنشر الوعي بدور العيادة القانونية وتأثيرها فى المجتمع فى مجال التوعية الثقافية والقانونية بحقوق الإنسان.

- الشراكة مع منظمات ومؤسسات المجتمع المدني مثل شراكة جامعة الاسكندرية مع العيادة القانونية مع George town Law School أو نقابة المحامين الأمريكية ABA بمصر حيث عقدت عدة برتوكولات مع جامعة مختلفة منها حلوان والمنوفية ، وكذلك شراكة جامعة أسيوط مع منظمة المجتمع المنفتح. ولم تقتصر الشراكات علي المنظمات ومؤسسات المجتمع الاوربي فحسب بل أيضا عنيت مؤسسات المجتمع المدني يذلك منها مؤسسة السادات "مبادرة سيادة القانون " ومكتب الشلقاني الذي يدعم مسابقات لتأهيل طلاب الحقوق ، وتدريبهم عمليا علي أن تجري المسابقة بين جميع كليات الحقوق دعما منها للعمل التطوعي في مجال تطوير التطبيق العملي لدراسة القانون.

- زيارات ميدانية للمحاكم ومكاتب التسوية ومراكز التحكيم.

-عمل محاكاة للقضايا بالمحاكم التدريبية في الكليات.

- زيارات دراسية STUDY TOURS لبرامج العيادات القانونية لبعض الجامعات الامريكية تضم طلابا واعضاء هيئة تدريس للتعرف عن كثب آلية التعامل والانشطة التي يتم ممارستها في تلك العيادات القانونية.

–عمل قوافل قانونية لتوعية الشباب وفئات المجتمع المختلفة خاصة الفئات الضعيفة الأكثر عرضة من غيرها للتدهور جراء أي متغير خاصة في أوقات الأزمات الاجتماعية مثل النساء والأحداث، والأطفال والفقراء والعمال العاطلين عن العمل وذوي الاحتياجات الخاصة ، ويرجع سبب هشاشتها للفقر والعوز والموروث الاجتماعي والتهميش من دائرة صنع القرار، وتؤدي هذه الأسباب إلى محدودية وصول هذه الفئات للعدالة حيث تدني الوعي بحقوقها أو عدم قدرتها على الإيفاء بتكاليف تلقي الخدمة القانونية أو عدم القدرة علي تخطي الموانع الاجتماعية التي تفرضها العادات والتقاليد.

– عمل بحوث ميدانية لتقصي الظواهر والمشكلات المجتمعية ومعرفة أوجه النقص أو النقص والقصور في النصوص القانونية المنظمة لتلك العلاقات بغرض اقتراح الحلول لها من خلال صياغة مشروعات قوانين وتقديمها للجهات المعنية.....

- عمل نماذج محاكاة لأنشطة عديدة لمجلس الوزراء وجامعة الدول العربية وغيرها من المؤسسات ومناقشة عدد من الظواهر والعمل علي حلها لتأهيل الشباب لآليه التعامل مع المشكلات والعمل بروح الفريق وتعزيز روح المبادرة فيما بينهم.

– مسابقات بحثية في مجال العيادات القانونية بتقصي الظواهر ومنها عمالة الاطفال والاتجار بالبشر والهجرة غير الشرعية ، زواج القاصرات، الزواج القسري، العنف الأسري، ارتفاع معدلات الطلاق بين المتزوجين حديثا .....بالبحث عن أسباب المشكلة وجذورها وأماكن انتشارها وكيفية مواجهتها وطرق معالجتها مما يعزز العمل التطوعي لدي الشباب.

ولذا تعد العيادات القانونية –وبحق– معملاً لتفريخ جيلاً واعداً فعالاً في المجتمع قادراً علي النهوض به والقيام بمسئولياته نحوه، وتعد وسيلة هامة وآلية ضرورية في تطوير برامج الدراسات القانونية وتعزيز حقوق الانسان وسيادة القانون.

الخاتمـــة

ويبين مما سبق ان العيادات القانونية في الجامعات المصرية تلعب دورا هاما في مجال التوعية القانونية ونشر الوعي بحقوق الانسان وتعزيز مبدأ سيادة القانون، باعتبار ان الجامعة علي عاتقها مهمة اساسية لكونها حاضنة للشباب عصب الامة ،فالجامعة **تلعب دورا محوريا في النهوض بحاضر الأمة ومستقبلها، من خلال إعداد جيل واع مدرك لحجم المسئولية الملقاة علي عاتقه، ولن يتحقق ذلك إلا من خلال تضافر جميع الجهود: الاستاذ الجامعي الذي يعطي القدوة والمثل بالقيام بمسئولياته تجاه طلابه وجامعته ومجتمعه. والطالب الذي يجب ان يؤدي دوره بالاجتهاد في دراسته للإلمام بالعلوم التي يدرسها، وكذلك بالانخراط في الانشطة الطلابية ،والمشاركة في البرامج التوعوية التي تقيمها الجامعة لخدمة المجتمع المحيط به . وادارة الجامعة بجميع قطاعاتها بحيث يكون العمل تكامليا يرمي نحو تحقيق هدف واحد ،ألا وهو الارتقاء بالشباب حاضر الامة ومستقبلها وتهيئته واعداده ليقود الامة وينهض بها ويخرجها من عثرتها، ولن يتأتي ذلك الامن خلال الاهتمام بنوعية التعليم كما وكيفا باستخدام كافة الوسائل الحديثة والطرق المنهجية السليمة التي تستهدف اعداد انسان قادر علي مواجهة مشكلات الحياة العصرية والظروف البيئية والتكيف مع الحقائق الجديدة ،وتطوير لوائح برامج الدراسات القانونية بحيث تكون قائمة علي المزج بين النظر والعمل وقوامها تنمية المهارات العملية المؤهله للخريج للانخراط في سوق العمل وتكسبه القدرة علي المنافسة، فلا ينظر في قياس نجاح العملية التعليمية بقدر ما يعرفه الطالب من الحقائق والمعارف والمعلومات ،وانما بقدر مايتمتع به من قدرة علي استخدام هذه المعرفة.**

قائمة المراجع

(أولا) المراجع باللغة العربية:

١. أحمد عبد الصبور الدلجاوي: العيادات القانونية بين النظرية والتطبيق ،دار حافظ للنشر ،طبعة ٢٠١٠.

٢. أحمد عبد الصبور الدلجاوي: العيادات القانونية في النظرية والتطبيق ، دار النهضة العربية طبعة ٢٠١٢.

٣. بلقاسم سلاطنية واسماء بن ترك :: العلاقة التكاملية بين الجامعة والمجتمع ومسألة التمية الاجتماعية مايو ٢٠١٤.

٤. تقرير العمال المنتدي الوطني الأول للعيادات القانونية بالجامعات المصرية (٢٥-٢٦) فبراير ٢٠١٥ بمدينة الغردقة الذي نظمته جامعة أسيوط.
٥. حسن عبدالحميد رشوان :العلم والتعليم والتعلم من منظور علم الاجتماع، الاسكندرية مؤسسة شباب الجامعة ٢٠٠٦.
٦. حسين عبد الحميد أحمد رشدان : دراسة في علم الاجتماع القانوني ،المكتب الجامعي الحديث طبعة ٢٠١١ ،د/السيد العربي حسن ،مدخل الي علم الاجتماع القانوني عند ماكس فيبر ، دار النهضة العربية القاهرة ١٩٩٥.
٧. الدستور المصري عام ٢٠١٤.
٨. سامي سلطي عريفج : الجامعة والبحث العلمي ، دار الفكر ، الاردن.
٩. سهيل حسن القبلاوى: " حقوق الإنسان فى الإسلام" ، دار الفكر العربى لسنة ٢٠٠٠.
١٠. عبد المنعم درويش : ميتافيزيقية حقوق الإنسان بين النظرية والتطبيق " نظرة مبتدأة" بحث منشور – مجلة الحقوق للبحوث القانونية والاقتصادية ، كلية الحقوق جامعة الإسكندرية – العدد الثانى لسنة ٢٠٠٩.
١١. عبده سمير :تحيث الوطن العربي ،بيروت دار الآفاق الجديدة ١٩٨١.
١٢. فايز حسين: التدريب القانوني والمهارات القانونية وكفالة حقق الحق في التقاضي، دار المطبوعات الجامعية ٢٠١٣.
١٣. فايز محمد حسين : محاضرات في علم الاجتماع القانوني –كلية الحقوق –جامعة الاسكندرية ٢٠١٢.
١٤. قانون تنظيم الجامعات المصري رقم (٤٩) لسنة ١٩٧٢.
١٥. محمد دكير :حقوق الانسان من الاسلام الي التأصيل والتقنين ، مجلة المنهاج البيروتية ، العدد الحادي عشر ١٩٩٨.
١٦. محمد مصطفي الأسعد : التنمية ورساالة الجامعة في الألفية الثالثة ،المؤسسة الجامعية للدراسات، بيروت ٢٠٠٠.
١٧. مروان إبراهيم القبسى : موسوعة حقوق الإنسان فى الإسلام ، طبعة ٢٠٠٥.
١٨. مؤيد زيدان :علم الاجتماع القانوني : من منشورارات الجامعة الافتراضية السورية ٢٠١٨.
١٩. الهيئة القومية لضمان الجودة والاعتماد–مصر دليل اعتماد لمؤسسات التعليم العالي ، الاصدار الأول ٢٠٠٩.

(ثانيا) المراجع باللغة الإنجليزية:

1. Frank Bloch: New Direction in clinical legal Education: Access to Justice and Global Clinical Movement, in: 28 Washington University, journal of Law &Policy.
2. Mark Spiegel: symposium: clinical Education: Theory and practice in legal education: an essay on clinical education .The Regents of the University of California 1987, UCLA Law Review 34 l.REV.577.
3. The Legal Clinics Foundation Warsaw 2005, the Legal Clinic. The Idea, Organization, Methodology.
4. Clinical Legal Education in Australia: A Historical Perspective https://www.researchgate.net/publication/29457508_Clinical_Legal_Education_in_Australia_A_Historical:: Jeff Giddings.
5. Richard J. Wilson Legal Aid and Clinical Legal Education in Europe and the USA: Are They Compatible?
6. Bodenstein, J: Law Clinics and the Clinical, Law Movement in South Africa, 1st Edition,2016.
7. Bryant, S., Milstein, E. S., & Shalleck, A. C. (2014). Transforming the education of lawyers: The Theory and practice of clinical pedagogy. Durham: Carolina Academic Press.
8. Schrage, P. G., & Maltster, M. (1998) Reflections on Clinical legal education. Boston: Northeastern University Press.
9. Bennett, M., & Reynoso: C. (1972). California rural legal assistance (CRLA): Survival of a poverty law practice: Law Review, 1.
10. Villey: Leçons d'histoire de la philosophie du droit, 2e éd., 1962, Seize essais de philosophie du droit, 1969.
11. Sami A. Aldeeb Abu- Sahlieh : la définition internationale des droits de l'homme et l'Islam Extrait de la Revue Générale de

Droit international Public, Juillet- Septembre 1985- No3, éd . A. PEDONE.

(ثالثا) المواقع الإلكترونية:

- http://scu.eg/News/115.
- http://usc.edu.eg/ar/news/12956.aspx
- http://www.aun.edu.eg/arabic/news_subject.php?id=21474904730
- https://akhbarelyom.com/news/newdetails/2921921/1/
- http://scuegypt.edu.eg/ar/?page_id=469
- http://law.usc.edu.eg/ar/news/4754.aspx
- https://www.feedo.net/QualityOfLife/QualityOfLifeBasics/Globalization.htm
- (www.justiceinitiative.org).
- http://revues.univbiskra.dz/index.php/sh/article/view/582.
- https://www.constituteproject.org/constitution/Egypt_2014.pdf?lang=ar
- http://www.svu.edu.eg/faculties/alsun/ar/news/2019/7-2019/1.html
- https://juta.co.za/catalogue/law-clinics-and-the-clinical-law-movement-in-south-africa_2547.
- https://www.un.org/ar/universal-declaration-human-rights/index.html

والله ولى التوفيق